Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (3) September(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

مفهوم الحكم الرشيد وعناصره و مبادئه

طالب الدكتوراه : احمد شاكر زيدان

الباحث الثاني : أ م د جاسم محمد حرجان

جامعة بغداد كلية العلوم الاسلامية

The Principle of Good Governance, Its Elements, and Principles

PhD Student: Ahmed Shaker Zidan
Second Researcher: Prof. Jassim Mohammed Harjan
University of Baghdad - College of Islamic Sciences
ahmed.shaker2202p@cois.uobaghdad.edu.iq

الملخص

في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر، أصبح مفهوم الحكم الرشيد أحد الركائز الأساسية لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، تسعى هذه الأطروحة إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال اكتشاف النقاط المشتركة بين مبادئ الحكم الرشيد كما تحددها المعايير الدولية، وبين الفلسفة السياسية والأطر الفكرية للحكم في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.كلمات مفتاحية : الحكم – الرشيد – التنمية المستدامة.

Abstract

In light of the major transformations taking place in the contemporary world, the concept of good governance has become one of the fundamental pillars for ensuring political and social stability and achieving sustainable development. This thesis seeks to address this problem by exploring the commonalities between the principles of good governance, as defined by international standards, and the political philosophy and intellectual frameworks of governance in contemporary Islamic political thought.Keywords: Good governance, sustainable development.

مفهوم الحكم الرشيد وعناصره و مبادئه

المطلب الأول: تعريف الحكم الرشيد

أولاً: الحكم لغة:اصله المنع فيقال :حكمت عليه بكذا اذا منعته ،فلم يقدر على الخروج، ويطلق على القضاء والفصل، فيقال حكمت بين القوم اذا فصلت بينه[1] واحكم فلان عني كذا : اي منعه . واستحكم الأمر : وثق، واحتكم في ماله : اذا جاز فيه حكمه، والاسم : الاحكومة والحكومة ...وفرس محكومة :في راسها حكمة[2]وحكمنا فلانا بيننا اي اجزنا حكمه بيننا .وحاكمنا فلانا الى الله اي دعوناه الى حكم الله ...وحكم الرجل يحكم حكما اذا بلغ النهاية في معناه مدحا لازما[3]**والحكم والحكمة** : العدل والحلم، واحكم يافلان : كن حكيما، وحكم: صار حكيما والحكيم : الذي نفسه عن هواها [4]

ثانيا: الحكم اصطلاحا :للحكم عدة تعريفات عند العلماء، أشهرها اثنان : احدهما للأصوليين، والآخر للفقهاء فعرفه الأصوليون بأنه : **خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءًا، او تخييرًا، او وضعًا** [5] وعرفه الفقهاء بأنه : **مقتضى خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء او تخيرا او وضعا**[6].

ثالثاً: تعريف الحكم الرشيد

على الرغم من حداثة تداول مفهوم الحكم الرشيد فقد انتشر في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي بصورة كبيرة مع وجود دعوات لتطبيقه لأنه اصبح محورا اساسيا في النقاشات الاقليمية والدولية كافة وتعبر هذه النقاشات عن رؤية بعض المؤسسات الدولية والاقليمية مثل (البنك الدولي ،ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي) وذلك في سياق مساعدة الدول على النهوض باقتصادها وتطوير ادارتها، وتعد كشرط لمنح القروض الاقتصادية من قبل هذه المؤسسات الدولية والاقليمية ،فضلا عن ابعادها الأدارية والمالية والاقصادية[٧]. ظهر مصطلح الحكم الرشيد لأول مرة في فرنسا خلال القرن الثاني عشر الميلادي بمعناه التقني بوصفه يتعلق بتوجيه المحاكم الاقطاعية، اذ استعمل اول مرة من طرف الأقتصاديين الامريكيين ولاسيما الاقتصادية الامريكي (رونالدكس)) [(١)]واستعمل في القرن الثالث عشر الميلادي لفظ (Gouvernance) كمرادف لمصطلح الحكومة (Gouvernement), وفي القرن الرابع عشر استعمل في اللاتينية (Gubernare) بالمعنى نفسه بعدها استعمل من قبل (شارل دوليان) في القرن الخامس عشر في وصفه لأدارة وفن الحكم [8]وما ان حصلت اغلب الدول على استقرارها ضمن حدودها الاقليمية عام ١٩٤٨م ظهرت فلسفة جديدة للحكم عرفت ب(الحكم الرشيد) ولكن جاءت بنوع من التطور والتجديد من خلال اعطاء المجتمع المدني حركة جديدة في اطار المساءلة والشفافية كاطار نوعي للابعاد التربوية والتوعوية [٩]وبعد ذلك استعمل كمصطلح قانوني عام ١٩٧٨م من القرن الماضي ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن التيسير [10]وعليه فقد ظهر مصطلح الحكم ا[١١]لرشيد لأول مرة بشكل واضح في تقريرالبنك الدولي حول التنمية المستدامة في افريقيا جنوب الصحراء (Africa Sub Saharian) عام ١٩٨٩م ,وتوسعت الفكرة بعد ذلك لتصبح ضمن اهتمامات واستراتيجيات مختلف مؤسسات ووكالات التنمية الدولية في اطار مساعدات التنمية (Michael S. Olson .Leading.through Good Governance ,Center for International private Enterprise,Washington,2009 p6.)اما في عام ١٩٩٧ م جاء مصطلح الحكم الرشيد ليشمل الجانب السياسي من قبل برنامج الأمم المتحدة الأنمائي عندما اوضح ان الحكم الرشيد يعني ممارسة السلطة اداريا واقتصاديا وسياسيا من اجل ادارة شؤون بلدا ما وعلى المستويات كافة [١٢] وللحكم الرشيد توجد عدة تعريفات لكنها تتفق عموما على انه نظام حكم مميز .**الحكم الرشيد:** هو اسلوب في ممارسة السلطة يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال احترام سيادة القانون وضمان الشفافية والمساءلة وتعزيز المشاركة المجتمعية وتحقيق العدالة والانصاف في توزيع الموارد والخدمات اضافة الى مكافحة الفساد وضمان كفاءة الموسسات الحكومية[١٣] وقد عرفه البنك الدولي : بأنه مجموعة القواعد والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من اجل تحقيق المصلحة العامة[١٤]، كما يعرف الحكم الرشيد على انه الحكم الذي تتسم به مؤسسات الدولة بالشفافية أذ تتضمن مهامها وانشطتها الرئيسية مثل الانتخابات والاجراءات القانونية ويجب ان تعامل بنزاهة ومسؤولية امام الشعب .وتعزز هذه الانشطة العدالة والمشاركة والتنوع والشفافية والمساءلة وسيادة القانون [١٥] كما يمكن تعريفه بأنه : يهدف لممارسة السلطة السياسية لادارة شؤون المجتمع بطريقة تتماشى مع القيم والمبادئ الحكيمة .تهدف هذه الممارسة الى تحقيق تقدم وتطور المجتمع ،من خلال مشاركة جميع افراده واستجابتهم لها برضا تام .وتسعى ايضا الى تحسين الظروف المادية والمعنوية للأفراد بشكل مستمر[١٦]وبالرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم الحكم الرشيد الا انه لا يوجد هناك اجماع على تعريفه، فهو يأخذ جانبين يعكس الجانب الأول الجوانب الاقتصادية والادارية ،بينما يعكس الجانب الثاني الجوانب السياسية والتي تركز على القيم الديمقراطية ،لذلك يختلف تعريف الحكم الرشيد باختلاف المدارس والافكار والعلوم المختلفة، ويمكن تعريفه بانه : عبارة عن مبادئ عامة تتنزل الى الواقع العملي عن طريق اسلوب محدد وآليات متفق عليها وذلك بوجود مؤشرات محددة لكل مبدأ من اجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والمساهمة في التنمية المستدامة[١٧] وتعد فلسفة الحكم الرشيد فلسفة شاملة ومتكاملة على جميع الجوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وهذا الامر يحتاج تفاعل واسع من قبل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من اجل تحقيق التنمية المستدامة ،والقضاء على الفساد بجميع اشكاله ،لذا فأن الحكم الرشيد يتعامل مع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كمترابطة ومتفاعلة فيما بينها لتحقيق الحكم الرشيد[١٨]

المطلب الثاني: أهمية الحكم الرشيد

يعد الحكم الرشيد من الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة، اذ يسهم في بناء دولة قوية وعادلة تحقق تطلعات مواطنيها. وتبرز أهميته في عدة جوانب رئيسية، منها:

١- **تعزيز الاستقرار السياسي والأمني** الحكم الرشيد يقوم على مبادئ العدل والمشاركة وسيادة القانون، مما يقلل من النزاعات الداخلية ويعزز الاستقرار[19] ، يقلل من مخاطر الفساد والاستبداد، حيث يكون للحكومة شرعية حقيقية مستمدة من رضا الشعب.

٢- **التنمية المستدامة**يضمن الاستخدام العادل والفعال للموارد، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يشجع على الاستثمار من خلال خلق بيئة مستقرة وشفافة تدعم النمو الاقتصادي، يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروات والخدمات بشكل متوازن[٢٠].

٣- **مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة**.يمنع إساءة استخدام السلطة والموارد العامة من خلال فرض آليات رقابية قوية، ويضمن أن تكون السياسات والإجراءات الحكومية واضحة وقابلة للمساءلة من قبل المجتمع المدني.

٤- **تعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع**.عندما يكون الحكم قائماً على مبادئ الشفافية والعدل، تزداد ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة[٢١]، ويعزز من شعور المواطنين بالانتماء والمشاركة الفعالة في صنع القرار.

٥- **تحسين جودة الخدمات العامة** الحكم الرشيد يركز على كفاءة المؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات الصحية، والتعليمية، والبنية التحتية، يجعل المؤسسات أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع، مما يؤدي إلى تحسين حياة المواطنين.

٦- **دعم حقوق الإنسان وسيادة القانون** يرسّخ مبادئ المساواة والعدالة، مما يضمن حماية حقوق جميع أفراد المجتمع، يشجع على استقلال القضاء وسيادة القانون، مما يحمي المواطنين من التعسف والظلم[22].

٧- **تعزيز الدور المجتمعي والمشاركة السياسية** يتيح للمواطنين فرصة التأثير على القرارات السياسية من خلال آليات المشاركة الديمقراطية، ويشجع على تعزيز دور المجتمع المدني في الرقابة وتعزيز الحوكمة الرشيدة[23].

٨. **دعم العلاقات الدولية والتعاون العالمي** الدول التي تتبنى الحكم الرشيد تكون أكثر قدرة على بناء علاقات دولية قوية وجذب الاستثمارات الأجنبية. الحكم الرشيد ليس مجرد مفهوم سياسي بل هو اساس بناء مجتمعات قوية ومستقرة ويؤدي دوره في تعزيز العدل وتحقيق التنمية ومكافحة الفساد وضمان حقوق الانسان بدون الحكم الرشيد تصبح الدولة عرضة للأضطرابات السياسية والاقتصادية مما يعرقل مسيرتها نحو التقدم[٢٤].

المطلب الثالث: عناصر الحكم الرشيد وابعاده

اولاً : عناصر الحكم الرشيد

يستند الحكم الرشيد إلى مجموعة من العناصر الأساسية التي تضمن تحقيق العدالة والتنمية والاستقرار، وفيما يلي أبرز هذه العناصر[٢٥]:

١- سيادة القانون: يعني خضوع الجميع، بما في ذلك صناع القرار، للقوانين والتشريعات العادلة يضمن استقلال القضاء ونزاهته، ويمنع الاستبداد والتمييز في تطبيق القوانين..

٢- الشفافية: توفير المعلومات الكاملة حول القرارات والسياسات الحكومية، مما يسهل الرقابة والمحاسبة وتسهيل وصول المواطنين إلى البيانات المتعلقة بإدارة الدولة والموارد العامة.

٣- المساءلة: خضوع المسؤولين لمحاسبة الشعب أو الهيئات الرقابية عند ارتكابهم الأخطاء أو التجاوزات وجود مؤسسات رقابية مستقلة تعمل على ضمان النزاهة والعدالة.

4- المشاركة المجتمعية: إشراك المواطنين في صنع القرار من خلال الانتخابات، والاستفتاءات، ومؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني في تقييم السياسات العامة.

5- الاستجابة لقدرة الحكومة على تلبية احتياجات المجتمع بسرعة وفعالية وتحسين الخدمات العامة وضمان وصولها إلى الجميع دون تمييز[26].

6 – الإنصاف والعدالة الاجتماعية : ضمان تكافؤ الفرص في جميع المجالات، مثل التعليم، والعمل، والصحة، حماية حقوق الفئات المهمشة، مثل الفقراء والنساء والأقليات

٧ – الكفاءة والفعالية: استخدام الموارد العامة بشكل أمثل لتحقيق الأهداف التنموية، وتقليل البيروقراطية والفساد لضمان تقديم خدمات حكومية ذات جودة عالية[٢٧].

8 – محاربة الفساد: وضع آليات لمكافحة الفساد في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة، وتعزيز النزاهة والأخلاق في العمل الإداري والسياسي.

9 – الرؤية الاستراتيجية: وضع سياسات طويلة المدى تستند إلى دراسات دقيقة لاحتياجات المجتمع.

ان التخطيط الأستراتيجي هو اداة لتنظيم الوقت الحاضر على اساس التوقعات من المستقبل .وان وضع خطة استراتيجية يمثل خارطة طريق لقيادة الأمور من اللحظة الحالية الى اي وقت آخر قد يكون خمس او عشر سنوات ,ولعل الرؤية الناجحة هي التي ترسم المعالم الواضحة لصورة الدولة ومستقبلها منسجما مع ما ترى وتؤمن به ,وعليه يتوجب ان تعكس هذه الرؤية عناصر مهمة وهي قيام الدولة وثقافاتها و فلسفتها ,وقدرات الدولة الحالية والمستقبلية واهداف الدولة التي ترغب في تحقيقها مع مراعاة رغبات المواطنين وتطلعات المجتمع فضلا عن التطورات التكنولوجية التي تخدم الدولة وتساعد على احداث التغير فيها وتأثير ذلك على الدولة مستقبلا.[٢٨]

ثانياً: ابعاد الحكم الرشيد الحكم الرشيد هو مفهوم متعدد الأبعاد يشمل مجموعة من المبادئ التي تهدف الى تحسين الأدارة العامة وتعزيز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ويمكن تصنيف هذه الابعاد الى ما يأتي[٢٩]:

١- **البعد السياسي**ويشمل الاليات الشرعية لأختيار القائمين بالسلطة ,والمشاركة السياسية ,وهذا يوفر الاستقرار السياسي للدولة الذي يعد البنية الاساس للشروع في تطور القضايا الاخرى التي تهم المجتمع كتحقيق التنمية وضمان حقوق الانسان.

٢- **البعد الاقتصادي**يلعب البعد الاقتصادي دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية .والنمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفقر وضمان التوزيع العادل للثروات ومن اهم العناصر للبعد الاقتصادي للحكم الرشيد ما يأتي :

أ- الادارة الرشيدة للموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعة والبشرية وتقليل الهدر المالي، وتحقيق كفاءة الانفاق الحكومي.

ب- تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال توفير فرص اقتصادية متكافئة لجميع فئات المجتمع.

ت- مكافحة الفساد الاقتصادي : من خلال تعزيز الشفافية في ادارة الأموال العامة وفرض رقابة مشددة على عمليات التمويل والمشتريات الحكومية.

ث- تشجيع الاستثمار عبرتوفير بيئة مستقرة لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ج- اصلاح النظام الضريبي والمالي من خلال وضع نظام ضريبي عادل يحقق التوازن بين التمويل الحكومة وعدم اثقال كاهل المواطن.

٣- **البعد التقني او الاداري** [٣٠]تطالب الرشادة السياسية والاقتصادية القدرة على التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأهداف ووضع السياسات والاجراءات الملائمة لتحقيق هذه الاهداف ,ويجب ايضا ان يكون هناك نظام للرقابة والمراجعة لضمان تنفيذ السياسات بشكل صحيح وفعال.من ناحية اخرى فان الحكم الرشيد كما حدده بنك التنمية المتعددة الاطراف له عددمن اوجه التشابه مع مفهوم الدولة التنموية ,اي الدولة التي تمتلك الرؤية والقيادة والقدرة على احداث تحول اقتصادي (ايجابي)للمجتمع خلال مدة زمنية مكثفة، فضلا عن ذلك يتعين على القادة السياسين والاقتصادين ان يكونوا قادرين على مواجهة التحديات الجديدة والتغيرات المستمرة في العالم ,بل يجب ان يكونوا قادرين على التكيف مع التقنيات الجديدة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات الملائمة في ضوء هذة التحديات وبشكل عام يمكن القول بان الرشادة السياسية والاقتصادية تعتمد على التوازن بين القدرات الفنية والمهارات الادارية والفهم الشامل للتحديات الحالية والمستقبلية ويجب ان يتم تطوير وتعزيز هذة القدرات في القادة والمسؤولين من خلال التعليم والتدريب المناسبين.

٤- **البعد الأنساني** [٣١]رغم اهمية الأبعاد السابقة للحكم الرشيد في بناء مجتمعات تنموية تقدمية الا انها تحتاج الى ضرورة توفر بعد اخر لا يقل اهمية بل يعد الأكثر تاثيرا في تحقيق الرشادة السياسية والاقتصادية والادارية ,ويتمثل البعد في تحقيق الرشادة الانسانية من خلال القدرة على بناء انسان حضاري واع بمسؤولياته عارف بمشاكل وطنه ملتزم بالعمل على تطويره وتحقيق مصالحه ,محافظ على حقوق غيره له من المكتسبات العلمية والصفات الخلقية ما يمكنه من تسيير شؤونه بكل امانة ومسؤولية ونزاهة وشفافية, ومادام ان السياسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها العديد من الدول هي بالدرجة الاولى صناعة بشرية فلا يمكن تحقيق الرشد في صياغتها وصناعتها وتنفيذها ما لم تتوفررشادة لدى صانعها , لذلك وجب على الفواعل الرئيسية في اي مجتمع اذا ما أرادت رسم سياسات تتسم بالفاعلية واتخاذ قرارات نوعية العمل على تكوين الأنسان واخلاقة سلوكياته وصقل مواهبه وتطوير كفاءته وتحرير من تسلط غيره , والنظر اليه على انه يمثل اغلى العناصر واثمنها وارفعها في معادلة تحقيق التنمية التي لا تتم الا به ولا تحدث الا لأجله ورسم المستقبل الذي لا يبنى الا ببنائه ولا يهدم الا بتهميشه وتهديمه[٣٢].

الخاتمة

يعد مفهوم الحكم الرشيد أحد الركائز الأساسية لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، وهو اسلوب في ممارسة السلطة يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال احترام سيادة القانون وضمان الشفافية والمساءلة وتعزيز المشاركة المجتمعية وتحقيق العدالة والانصاف في توزيع الموارد والخدمات اضافة الى مكافحة الفساد وضمان كفاءة المؤسسات الحكومية.

المصادر

١- احمد اسماعيل قادر، اثر الحكم الرشيدفي التنمية المستدامة دراسة حالة العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨) ، مجلة الدراسات السياسية والامنية ، العدد٦ ، ٢٠٢٠.

٢- أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ت:٧٧٠هـ)، تحقيق : عبد العظيم الشناوي، دار المعرفة – القاهرة،(د. ط. ت).

٣- اكحل محمد و لفيح حمزة،الحكم الراشد وأثره على التنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، ٢٠١٧م، العدد١، المجلد٤.

٤- امين عواد ،المعتصم بالله داوود، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان ، ٢٠١٠م ، ط١.

٥- اولاد زاوي عبدالرحمان وعباس طلال، دور الحكم الرشيدفي تحقيق التنمية المستدامة الملتقى الدولي الخامس حول الانفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد، ،٢٠١٨.

٦- بيار كالام، تفتت الديمقراطية من اجل ثورة الحاكمية، ترجمة شوقي البويهي، ط١، دار الفارابي, بيروت، ٢٠٠٤.

٧- تقرير الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ١٩٩٧،برنامج الأمم المتحدة الانمائي undp.

٨- حامد ضيف الله محمد الكرشمي، أثر تطبيق مبادىء الحكم الرشيد في تطبيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الانسانية، العدد٢، المجلد٢، ٢٠٢٤م.

٩-الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت:١٧٠هـ)، كتاب العين، دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت،(د. ط. ت)، ج ٣.

١٠- زهيرعبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المركز العربي للتنمية الادارية ,عمان ط،٢٠٠٣ .

١١- سيران طه محمد، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيزالحكم الرشيد: دور المنظمات النسوية أنموذجا، مجلة التنمية البشرية، المجلد الثالث، العدد الاول، العراق، ٢٠١٧م.

١٢- عائشة تقية، اهمية الحكم الرشيد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر ٢٠٠٤.٢٠١٤م، دراسة بلدية زدين، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجيلالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥م.

١٣- عنترة بن مرزوق، ضمن اعمال الندوة العلمية الموسومة بمناهج اعداد الرسائل الجامعية (البحث العلمي في الجزائر ...حل لمشكلة ام مشكلة الى حل ، مداخلة قدة في ٢٥ جمادي الاولى ١٤٣٠ الموافق ٢٠ مايس ٢٠٠٩ .

١٤- عنترة بن مرزوق، الحكم الرشيد بين مكوناته التأسيسية وابعاده الاساسية، مجلة البحوث السياسية والادارية، جامعة المسيلة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الثالث .

١٥- غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، جامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف الجزائر،عدد خاص ،ابريل ، ٢٠١١.

١٦- القاموس المحيط ، الفيروز ابادي ، ج ٤ ص ٩٨

١٧- مجيد جعفر الكرخي، مؤشرات الحكم الرشيد، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان ٢٠١٧، ط١.

١٨- محمد بن احمد بن الأزهري الهروي ،أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ)، تهذيب اللغة، المحقق محمد بن عوض، دار احياء التراث العربي . بيروت ، ط١ ،٢٠٠١.

١٩- محمد جبار كريدي القاضي، أثر الحكم الرشيد على وحدة الدولة اطروحة دكتوراه في القانون، اطروحة دكتوراه في القانون، كلية القانون، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠م.

٢٠- محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في اصول الفقه الأسلامي ، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع , دمشق . سوريا ، ط٢، ج١ .

٢١- مهدي داود سلمان ، التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في تأصيل والعلاقات المتبادلة) ، مجلة دراسات دولية، العدد٩٣، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،٢٠٢٣.

٢٢- هبة علي حسين وسجى فاضل عباس، جدلية العلاقة بين الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة افانستان، مجلة جامعة النهرين، بغداد، القضايا السياسية، العدد ٧٨.

هوامش البحث

[١] أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ت:٧٧٠هـ)، تحقيق : عبد العظيم الشناوي،(د. ط. ت)، ص ١٨٦

[٢] الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت:١٧٠هـ)، كتاب العين، دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت،(د. ط. ت)، ج ٣، ص ٦٧ .

[٣] محمد بن احمد بن الأزهري الهروي ،أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ)، تهذيب اللغة، المحقق محمد بن عوض، دار احياء التراث العربي . بيروت ، ط١ ،٢٠٠١، ص

[٤] القاموس المحيط ، الفيروز ابادي ، ج ٤ ص ٩٨

[5] محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في اصول الفقه الأسلامي ، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع ,، ط٢، ج١ ، ص ٢٨٧

[٧] عائشة تقية، اهمية الحكم الرشيد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر ٢٠٠٤.٢٠١٤م، دراسة بلدية زدين، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجيلالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥م، ص ٨.

[8] بيار كالام، تفتت الديمقراطية من اجل ثورة الحاكمية، ترجمة شوقي البويهي، ط١، دار الفارابي, بيروت، ٢٠٠٤، ص١٤.

[٩] سيران طه محمد، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيزالحكم الرشيد: دور المنظمات النسوية أنموذجا، مجلة التنمية البشرية، المجلد الثالث، العدد الاول، العراق، ٢٠١٧م ، ص ١٢٥.

[10] زهيرعبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المركز العربي للتنمية الادارية ,عمان ط١،٢٠٠٣، ص ١٠

[١٢] امين عواد ،المعتصم بالله داوود، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، ٢٠١٠م ، ط١، ص ٥٥.

[١٣] تقرير الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ١٩٩٧،برنامج الأمم المتحدة الانمائي undp.

البنك الدولي عام ١٩٨٩. [١٤]

[١٥] اولادزاوي عبدالرحمان وعباس طلال، دورالحكم الرشيدفي تحقيق التنمية المستدامة الملتقى الدولي الخامس حول الانفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد، ،٢٠١٨ص ٣.

[١٦] المصدر نفسه.

[١٧] احمد اسماعيل قادر، اثر الحكم الرشيدفي التنمية المستدامة دراسة حالة العراق للمدة (٢٠٠٥.٢٠١٨)العدد٦ ،٢٠٢٠، ص ٤١.

[١٨] مهدي داود سلمان ، التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في تأصيل والعلاقات المتبادلة) ، مجلة دراسات دولية، العدد٩٣، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،٢٠٢٣، ص ٥٤٠.

[19] محمد جبار كريدي القاضي، أثر الحكم الرشيد على وحدة الدولة دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه في القانون، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠م، ص١.

[٢٠] اكحل محمد و لفيح حمزة،الحكم الراشد وأثره على التنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، ٢٠١٧م، العدد١، المجلد٤.

[٢١] . محمد جبار كريدي القاضي، أثر الحكم الرشيد على وحدة الدولة اطروحة دكتوراه في القانون ، مصدر سابق.

[22] هبة علي حسين وسجى فاضل عباس، جدلية العلاقة بين الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة افانستان، مجلة جامعة النهرين، بغداد، القضايا السياسية، العدد ٧٨، ص٨٥.

[23] المصدر نفسه.

[٢٤] حامد ضيف الله محمد الكرشمي، أثر تطبيق مبادىء الحكم الرشيد في تطبيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية في المنظمات الدولية العاملة في اليمن، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الانسانية، العدد٢، المجلد٢، ٢٠٢٤م، ص٥٩.

[٢٥] غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، جامعة حسيبة بن بو علي،عدد خاص ،ابريل ، ٢٠١١.

[26] التنمية المستدامة والحكم الرشيد دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة

[٢٧] معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية

[٢٨] مجيد جعفر الكرخي، مؤشرات الحكم الرشيد، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان ٢٠١٧، ط١، ص ٢٨٨

[٢٩] البنك الدولي \ تقرير الحوكمة والتنمية ١٩٩٢

[٣٠] عنترة بن مرزوق، الحكم الرشيد بين مكوناته التاسيسية وابعاده الاساسية ، مجلة البحوث السياسية والادارية ، جامعة المسيلة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الثالث ,ص١٥٢.)

[٣١] عنترة بن مرزوق، ضمن اعمال الندوة العلمية الموسومة بمناهج اعداد الرسائل الجامعية (البحث العلمي في الجزائر ...حل لمشكلة ام مشكلة الى حل ، مداخلة قدة في ٢٥ جمادي الاولى ١٤٣٠ الموافق ٢٠ مايس ٢٠٠٩ ص٤٧٠

[٣٢] عنترة بن مرزوق، البحث العلمي في الجزائر ...حل لمشكلة ام مشكلة الى حل ، مصدر سابق ص٤٧٠ وما بعدها.